التغير الاجتماعي: قراءة مفاهيمية ونظرية

• د.بن عزوز حاتم قسم علم الاجتماع (جامعة العربي التبسي-تبسة-)

الملخص:

يتطرق هذا المقال الى مفهوم التغير في بعديه المفاهيمي و النظري ،فهو من الظواهر الملازمة لوجود المجتمعات الإنسانية، اذ تعتبر التحولات التي تطرأ على بناء أيّ مجتمع سيرورة حتمية يمر بها أي مجتمع مهما كانت درجة بساطته او تعقيده كالمجتمعات التقليدية، المجتمعات الحداثية او المجتمعات ما بعد الحداثية، وبالتالي لا يقتصر التغير على النواحي الاجتماعية فقط، وإنما يتعداها الى الجوانب الثقافية و الاقتصادية و التكنولوجية و الديموغرافية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: التغير،التغير الاجتماعي،التغير الثقافي.

Résumé:

Cet article traite la notion de changement dans tout ses dimensions conceptuelles et théoriques, c'est un phénomène associé à l'existence des sociétés humaines ,ou les transformations dans la construction de toutes les sociétés considérée comme un processus inévitable, aussi simple ou complexe que se soient les sociétés traditionnelles, les sociétés modernes. Et post-modernes, par conséquent,le changement social ne se limite pas aux aspects sociaux, mais s'étend aux aspects culturels, économiques, technologiques, démographiques ...ect

Mots clés : changement, changement social, changement culturel.

تمهيد:

عند رصد التحولات التي تطرأ على الحياة اليومية للفرد أو الحياة الجماعية في إطار البناء الإجتماعي، نلاحظ سيرورة و عدم ثبات في الأنساق و النظم و العمليات و التفاعلات الإجتماعية، و هذا ما يطلق عليه بالتغير الإجتماعي ، و لكن يبقى هناك وجهات نظر مختلفة لتحديد مفهوم هذه الظاهرة الإجتماعية، و ذلك بإختلاف المدارس و المفكرين و الأيديولوجيات و منبع الفكر السوسيولوجي لكل باحث، حيث سيتم عرض قراءة سوسيولوجية مفصلة لماهية هذه الظاهرة.

1- تعريف التغير الاجتماعي le Changement social:

من المهم الإشارة إلى أن مصطلح التغير الإجتماعي قد إستخدم أول مرة و بصورة عرضية في كتابات "آدام سميث"Adam Smith، في كتابه المشهور " ثروة الامم"، لكن لم يشتهر هذا المصطلح و يصبح واسع التداول إلا بعد نشر عالم الإجتماع الأمريكي "أوجبرن" Ogbernكتابه التغير الإجتماعي social changementعام 1922، و الذي كان يرى أن التغير هو ظاهرة عامة و مستمرة و متنوعة و لا لزوم بربطها بصفة معينة، و يعتبر مفهوم التغير الإجتماعي متحررا من التقييم، و لا يرتبط بصفات موجبة أو سالبة([1]).

و يعرف "ماكيونس" Macionis التغير الإجتماعي بأنه التحول في تنظيم المجتمع و في أنماط السلوك عبر الزمن، أما "ريتزر" Ritzer فيقول أن التغير الإجتماعي يشير إلى التباين التاريخي في العلاقات بين الأفراد و الجمعات و التنظيمات و الثقافات و المجتمعات.

و يعرفه "فارلي" Fareley بأنه التبدل في أنماط السلوك و العلاقات الإجتماعية و النظم و البناء الاجتماعي([2]).

و مما سبق يمكن تعريف التغير الإجتماعي بأنه تغير في السلوك الفردي و الجماعي للأفراد يمس الحياة اليومية، مصاحب للتغير في التفاعل و العمليات الإجتماعية المختلفة، فضلا عن التحول الذي يمس النسيج الإجتماعي و بالتالي تغير في النسق الإجتماعي ككل بأبعاده المختلفة الثقافية و الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية ... و يتميز بأنه عملية مستمرة غير مقيدة زمانيا و مكانيا ، مصاحبة لتطور المجتمعات.

1-1- التغير الاجتماعي و المفاهيم الرتبطة به :

إستخدمت العلوم الإجتماعية عدة مصطلحات للتعبير عن ظاهرة التغير، كالتطور و التحول و التقدم، و هي تختلف في درجات التعبير عن تبدل للظواهر الإجتماعية عبر الزمان([3]) ، و بالتالي يجب كشف مدلولات كل مصطلح للتمييز فيما بينها و وضعها في سياقها السليم، و تتمثل هذه المفاهيم في :

- **الصيرورة الاجتماعية** :

من الدراسات القديمة التي لها علاقة بهذه الرؤية هي دراسة بترم سروكن (1889، 1968)، و هو أمريكي من أصل روسي، و قد عنى بالصيرورة بأنها نوع من أنواع الحركة المتحولة و المتنقلة ذات التبدل المتطور، مثل ما ينتج عن مصدر من نوع المدى البعيد يقوم بتأثيره على أحداث ذات المدى القريب مثل التصنيع و التحضر و

العلمانية و الديموقراطية وإندلاع الحرب و تنشيط الحركات الاجتماعية، التي ينتج عنها انحلال المنظمات التطوعية و تصطح في العلاقات الاجتماعية داخل الجماعات الصداقية الصغيرة و بروز ازمات اسرية و تفكك بنيانها، و إنحراف الأحداث و الإدمان على المخدرات...، و هذه سلسلة أحداث تعكس صيرورة ذات المدى البعيد (تصنيع و تحضر) و المرتبطة بصيرورة المدى القريب (تفكك اسري و تسطح العلائق الصداقية و الاسرية) ([4]) .

- **التطور الاجتماعي l'Évolution social:**

يعرف التطور على أنه التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الاكثر تعقيدا، و هو النمو البطيء المتدرج الذي يؤدي إلى تحولات منتظمة و متلاحقة تمر بمراحل مختلفة ترتبط كل مرحلة بالمرحلة التي تسبقها ، و يتضمن معنى مفهوم التطور أن التغيرات خارجة عن إرادة الإنسان، بل قد يعتبر تدخل الإنسان أو تنظيماته عاملا معوقا للمسيرة الطبيعية للأشياء([5]).

ولقد أصبح مفهوم التطور الإجتماعي يشير إلى تغيرات واسعة النطاق في حياة المجتمعات أو الحضارات، فأصبح يستخدم الإشارة إلى أشكال خاصة من التغير الإجتماعي طويل المدى، و من هنا تتحدد علاقته بمفهوم التغير الإجتماعي، فمفهوم التطور يشير فحسب إلى نمط خاص من التغير و يعني ذلك أنه لا يمكن إستخدام مفهوم التطور لوصف كافة أشكال التغير، فهذا المفهوم ظهر في ظروف خاصة و يعتبر مفهوم التغير الإجتماعي أكثر شمولا منه([6]) .

- **التقدم الإجتماعي la Progression social:**

هذا المفهوم جوهري مرتبط بالتغير ، فهو الصيرورة المباشرة ذات الإتجاه المستقيم، و يدفع النسق إلى حالة الرفاهية و الرخاء و الحرية و الرضا و العدالة و

المعرفة، لكي يوصل المجتمع إلى حالة النمجذة المرجوة أو المأمولة، أي أقرب إلى صورة "اليوتوبيا الإجتماعية" utopie socialالمجتمع الفاضل([7]).

- **النمو الاجتماعي la croissance Social:**

يعني النمو عملية النضج التدريجي و المستمر للكائن و زيادة حجمه الكلي أو أجزاء في سلسلة من المراحل الطبيعية و هو تغير كلي، و من الأمثلة على ذلك حجم السكان و كثافتهم و التغير في أعداد المواليد و الوفايات، و يختلف عن التنمية في كونه تلقائيا بينما التنمية عملية إرادية مخططة من الناحية النظرية([8]).

و في هذا الصدد فإن النمو الإجتماعي لا يعبر إلا عن جزء من التغير الإجتماعي الذي يشير إلى الأفضل مع المحافظة على جوهر البناء بشكل عام ، أما الجزء الآخر من التغير فيتضمن أو يشير إلى التخلف الإجتماعي([9]).

- **التنمية الاجتماعية le développement social:**

يشير مفهوم التنمية بمعناه العام إلى محاولة الإنسان تغيير الواقع و ظروفه لتحقيق وضع مستقبلي ثم تصوره سلفا، فعملية التغير هنا قصدية أساسها الإرادة الإنسانية و ما يرتبط بهذه من وعي و دراسة و قدرات و تخطيط و أساليب مختارة و تنظيمات، فالتنمية عملية غير تلقائية بل مدروسة و منظمة يوجهها الإنسان من أجل تحقيق أهدافه و غاياته المرجوة([10]).

- **التحديث la Modernisation:**

و يعني التحول من نمط الجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية و علاقات تقليدية و نظام سياسي تقليدي، إلى نمط متطور تكنولوجيا و إقتصاديا و سياسيا، و غالبا ما تفهم عملية التحديث في ضوء مقارنة المجتمعات التقليدية بالمجتمعات الغربية التي

قطعت شوطا في طريق النمو الإقتصادي و الإستقرار السياسي، و يعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الإجتماعية([1]1).

- **التخلف الاجتماعي :**

و يحصل نتيجة تمسك الأفراد و تعلقهم بالأنماط الإجتماعية القديمة و الموروثة و عدم رغبتهم في التجديد أو عدم إحتكاكهم بثقافات و مجتمعات تختلف عنهم، فتفرز ظواهر إجتماعية تعكس التخلف مثل السلوك الإنساني غير العقلاني عدم القناعة بالتخطيط الإجتماعي و تنظيم الأسرة، إستخدام أساليب طبية شعبية محلية في علاج الكثير من الأمراض الجسمية و عدم الإيمان بالأساليب الطبية الحديثة ، عدم إحترام الوقت و التوقيت و أثره على الإنتاج الفكري و المادي، عدم التعايش مع التطورات الإجتماعية الحاضرة و محاربة المشكلات و العمل على حلها، إرتفاع نسبة الأمية في المجتمع ، إرتفاع نسبة الوفايات من الأطفال بسبب الجهل في الرعاية الصحية و التربوية... ([1]2).

2- عوامل التغير الاجتماعي:

يحدث التغير بسبب العديد من العوامل المتداخلة، حيث ظهرت العديد من التصنيفات ، لكن أجمعت جميعها على تحديد المعالم الكبرى للعوامل المؤثرة و المؤدية إلى عملية التغير الإجتماعي، و هذه العوامل هي:

1-2 العوامل الخارجية :

و يقصد بها مجموع العوامل التي تكون خارجة عن تأثير الفرد الإجتماعي بها، أي لا دخل بها و هي غالبا ما تكون تلقائية :

2-1-1- العوامل الفيزيقية (البيئية):

هناك علاقة بين الإنسان و بيئته، فهناك علاقة تأثير و تأثر بينهما، فكثيرا ما تترك البيئة المادية أثارها على تطور التنظيم الإنساني الاجتماعي ،و يتضح ذلك باجلّ صوره، بالأوضاع التي تتميز بقسوة البيئة حيث يضطر الناس لتنظيم أساليب المعيشة

لتتناسب مع الظروف الجوية... ([1]3)، و لقد أثبت التاريخ أن بعض المتغيرات في البيئة الفيزيقية يمكن أن يؤدي إلى حدوث تغيرات إجتماعية قد تكون بعيدة المدى في بعض الحالات الإستثنائية كما ظهر في الدول التي ظهر فيها

البترول، فبالرغم من أن البترول قد أكتشف من خلال جهود بشرية، إلا أن إرتباطه بالطبيعة قد أثر تأثير كبير في مسار التطور في المناطق التي أكتشف فيها، و تتجلى تأثير الظروف البيئية على عملية التغير كذلك في حالة الكوارث الطبيعية كالزلازل أو البراكين أو الفياضانات أو غيرها، فهذه الكوارث قد تؤدي إلى زوال مجتمعات بأسرها، و يمكن حصر العوامل الفيزيقية التي تلعب دورا في إحداث التغير فيما يلي(4[1]):

- التبدلات الحيوية و الجغرافية كالتصحر.

- المناخ : الحرارة، الرطوبة، الرياح، الأمطار.

- الكوارث البيولوجية : الأوبئة و الأمراض.

- الكوارث الطبيعية : الفياضانات، الزلازل، البراكين، الأعاصير.

- الموقع الجغرافي : كالبعد أو القرب من مصادر الطاقة، أو الطرق العامة أو البحار.

- تلوث البيئة : بفعل عوامل طبيعية أو صناعية(5[1]).

2-1-2- العوامل الديموغرافية :

و يقصد به الاثار المترتبة عن الوضع السكاني في إختلاف حجمه، أي عدد السكان لمنطقة ما و كثافته، و معدلات المواليد و الوفيات بالزيادة أو النقصان ، و هجراته الداخلية و الخارجية، فقد تسبب حراكا إجتماعيا في مجتمعات أخرى(6[1]).

كما أن حركة السكان (الهجرة) سواء الداخلية و الخارجية، و عوامل الهجرة، و تكوين السكان الجنسي و العمري، كل هذا يؤدي إلى حدوث تغيرات إجتماعية ، و ذلك باعتبار أن العنصر البشري هو العامل الفعال الذي يقع عليه حمل لواء التغير.

و تحدث هذه التغيرات في معدلات التنقل الجغرافي، و بناء النظم السياسية، و توزيع السلطة السياسية، و تغيرات في حاجات و أفعال الناس، و ظهور نماذج جديدة من التنظيمات السياسية، أما أن التضخم السكاني يؤدي إلى تغيير

الأسواق و يؤثر على حاجة الإنسان لتغير بيئته بتحصيل الحياة على جوانب الطرق، و كذلك يؤثر على التكيف الحياتي و على أساليب الإنتاج، فضلا عن تأثيره على تمركز السكان بين المدن و الأرياف(7[1]).

2-1-3- العوامل الإقتصادية:

يقصد بالعوامل الإقتصادية، شكل التوزيع و الإنتاج و الإستهلاك و نظام الملكية السائدة في المجتمع و كذلك التصنيع، و تلعب هذه العوامل دورا هاما في إحداث ظاهرة التغيرالإجتماعي، فمثلا عندما يتغير نظام الملكية في مجتمع من المجتمعات، فإن ذلك يصاحبه تغيرات عميقة و واضحة في الأنساق الإجتماعية الأخرى داخل البناء الإجتماعي، و يحدث التصنيع في الواقع تغييرا هائلا، ليس فقط في الثروة و الدخل، و إنما عقلية الإنسان من حيث قيمة الوقت...إلخ.

و ترتبط العوامل الإقتصادية بباقي عوامل التغيير الأخرى، و قد يكون للعوامل الإقتصادية السبق في التعجيل سرعة التغيير، إلا أن ذلك ليس العامل الوحيد المسبب للتغير و المترتبة عليه بقية العوامل، و هذا عكس ما نادت به الماركسية و هو أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية تتحكم في الحياة الإجتماعية و السياسية و الفكرية(8[1]) .

1-2-4- العوامل الثقافية :

إن من أهم العوامل الثقافية الإتصال الثقافي بين الأفراد أو بين الشعوب و الثقافات المختلفة، و هذا ما يؤدي إلى ما يعرف بالتبادل الثقافي، و قد يحصل نتيجة الإستعمار

أو البعثات التبشيرية أو التبادل التجاري أو الفني أو السياحة أو عن طريق وسائل الإتصال، و يكون الإتصال الثقافي عادة بين ثقافتين الأولى مسيطرة و الثاني مسيطر عليها (خاضعة و ضعيفة)، فتنتشر بذلك عناصر الثقافة المهيمنة، و بالتالي تغير في الأفكار و المعتقدات الدينية و السياسية و أساليب العيش و العادات و التقاليد و كافة جوانب الحياة، و بالتالي يؤدي ذلك إلى تغير كبير قد يكون جذري(9[1]).

1-2-5- العوامل البيولوجية :

و يسمى الحتمية البيولوجية، لأنه يرجع التغير إلى أسباب بعيدة عن تأثير الثقافة و تدخل الإنسان، و يعتبر أصحاب هذه المدرسة أن الوراثة "العنصر أي العرق" هي سبب التغير و التقدم الإجتماعي، كما يشير على توالي الأجيال و

إختلاف بعض خصائصها جيلا بعد جيل، و يربط أصحاب هذه النظرية العامل البيولوجي بأشكال التغير الإجتماعي المختلفة إلى الحد الذي يؤكدون فيه أنها تؤثر في سير التاريخ، و كمثال على ذلك تلقي النازية من هؤلاء فكرة تدرج الأجناس و حاولت أن تقيم نظرية "الجنس السيد" الذي يتصف بمواهب وراثية عالية تستطيع أن تغير وجه التاريخ(20).

2-2- العوامل الداخلية :

يقصد بها تلك العوامل النابعة من داخل المجتمع ذاته، و التي لها قدرة من الإستقلال البيني في الطريقة التي تؤثر بها على مجرى التغير الإجتماعي.

2-2-1- النظام السياسي :

يقوم النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات بتنظيم العلاقات الخارجية، كما يقوم بوضع إستراتيجية عامة تهدف إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية و الإجتماعية و تحقيق الإستقرار و الأمن، و كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة، و التي غالبا ما تقاس بمدى شرعية النظام في إطار المشاركة السياسية و منه أنه كلما حقق النظام السياسي درجة من القوة إستطاع أن يكون فاعلا في أحداث التغيرات الداخلية و ضبطها(21).

و رغم أن النظام السياسي يمكن أن يلعب دور إيجابي في عملية التغيير، إلا أنه كذلك يمكن أن يلعب دور سلبي في أحداث تغيير و يرتبط ذلك لظرفين :

- أن يكون النظام السياسي تابعا لنظام سياسي آخر ينفذ سياسته دون مراعات المصالح الداخلية للمواطنين.

- أن يكون النظام السياسي نظاما عدواني للدول الأخرى(22).

2-2-2- دور الفرد :

يلعب الفرد دور مهم في التغير الإجتماعي، و يكشف تراث دراسات التغير و التنمية عن أن الأفراد يمكن أن يلعبوا دورا في التغير الإجتماعي و يمكن تتبع هذا الدور على مستويين :

- **مستوى القادة الملهمين :** فهؤلاء يأخذون على عاتقهم قيادة مجتمعاتهم نحو آفاق جديدة للتغير الإجتماعي.

- **المهارات الفردية :** و يمكن أن يلعب الأفراد دورا في عملية التغيير من خلال نشاطهم أو مهاراتهم الخاصة، كالمبدعين و المثقفين الذين قد تعمل إبداعاتهم و أفكارهم على قيادة المجتمع نحو الأفضل(3[2]).

3- العوامل التكنولوجية :

لقد قامت العديد من الدراسات بتأسيس نظرية سمحت بدراسة التأثيرات الاجتماعية للتكنولوجيا الحديثة(4[2])، فللتقدم أثر كبير على المجتمعات، و كذلك للإختراعات الحديثة أثرها في أحداث تغيير كبير في المجتمعات الإنسانية، فالسيارة و المذياع أحدثتا من التغيرات الإجتماعية البارزة ما لا يخفى على أحد، و يخشى العلماء الإجتماعيون من

رد فعل العوامل التكنولوجية على أحداث تغيرات تهدد المجتمعات بمشكلات إجتماعية خطيرة كالجريمة و التشرد و إهتزازات القيم و الأخلاق، و لا شك أن هذا صحيح إذا أهملت المجتمعات أحداث تغيرات إجتماعية مقصودة لمواجهة ماتسببه التغيرات التكنولوجية، وفي دليل على تأثير العامل التكنولوجي في التغير الإجتماعي ما حدث في أوروبا من مشاكل إجتماعية بعد الثورة الصناعية(4[2]).

و تبقى الإختراعات و الإكتشافات العلمية الجديدة لها الأثر الكبير في التغير الإجتماعي كإكتشاف وسائل النقل المتطورة و وسائل الإتصالات و الإعلام، فالتغير التكنولوجي له أثار واسعة النطاق في تحديد شكل و وظيفة المجتمع سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو العمرانية(5[2]).

4-العامل الإيديولوجي:

تعتبر الأيديولوجيا نسق الأفكار و الأحكام الواضحة و المنظمة ،التي تقوم بوصف و تفسير و تأويل و تبرير صنع الجماعة أو التجمع و الذي يحدد استنادا إلى قيم معينة اتجاها محددا للعمل التدريجي للجماعة أو التجمع(6[2])، إذا فهي قوة فكرية تعمل على تطوير النماذج الإجتماعية الواقعية وفقا لسياسة متكاملة تتخذ أساليب و وسائل هادفة، و تساندها عادة تبريرات إجتماعية و نظريات فلسفية أو أحكام عقائدية...، من هنا ترتبط الأيديولوجيا بالحركات الإجتماعية، فهي ليست مجموعة من الأفكار و المعتقدات و الإتجهات التي تصور جمعا معينا للناس، سواء كان هذا طبقة إجتماعية، أو مذهبا من المذاهب، أو حزبا من الأحزاب، أو مجتمعا ككل، أو أمة من الأمم، إنما هي فكرة هادفة لها فعالية إيجابية في البيئة الإجتماعية ، و في العلاقات الإجتماعية كما تنعكس روحها على التنشئة الإجتماعية، مما يؤدي إلى حدوث تغيير في القيم الإجتماعية ، و التدرجات الطبقية، و العمليات الإجتماعية المختلفة، كما يؤدي إنتشار

المذاهب و التيارات الفكرية إلى تشريعات جديدة، و تنميط لأساليب حياة إجتماعية جديدة، و تقدير لعلاقة الفرد بغيره و بالمجتمعات التي يعيش فيها، و المؤسسات الإجتماعية التي يتعامل معها، و من هنا يكون إنبثاق الأفكار و الآراء المحركة من الوضعيات و الفئات الإجتماعية الصادرة عنها عاملا محركا من التغيرات في المجتمع([27]).

ثالثا : أنواع التغير الإجتماعي

هناك نوعين رئيسيين من التغيرات الإجتماعية حسب العلماء، و هما:

1- التغيرات الكمية Quantitative change:

و يقصد به زيادة حجم السكان و توزيعه و تركيبته و نمو ظاهرة الإستهلاك في المواد الغذائية و في الطاقة، و عدد المسافرين في العام الواحد و عدد رحلات الطيران و عدد المدارس التي تم فتحها حديثا و عدد القاعات الدراسية و المستشفيات و المراكز الصحية، و عدد الاسر التي تقطن في الضواحي و عدد الموظفين، أي التحول المتزايد و المتنامي في عدد الأفراد و تنوع حاجاتهم و تباين مصالحهم و اختلاف ميولهم بغض النظر عن نوعيتها و أهدافها([28]).

2- التغيرات النوعية Qualitative change:

و يقصد به التحولات التي تحصل في أسلوب التعامل و التفاعل بين أفراد المجتمع داخل تنظيماتهم التي تنتقل من المعرفة (غير الرسمية)إلى الرسمية ذات الصفة المجهولة و الترابط المبني على أساس مواقعهم المتدرجة بشكل هرمي و خاضعة لنظام التنظيمات الداخلي، و تنقسم التغيرات النوعية الثلاثة أنواع هي :

2-1- تغير قريب المدى Micro change: الذي يتضمن تحولات في مجال السلوك الفردي في تفاعلاتها بكل أنواعها.

2-2- تغير متوسط المدى Middle level change : هذا النوع من التغيرات يضم التبدلات و التحولات التي تصب المجتمعات المحلية و التنظيمات الإقتصادية و المؤسسات الحكومية و دوائرها.

2-3- تغير إجتماعي وقتي Transtory Social change :

ينطوي هذا النوع من التغيرات الإجتماعية على تأثير شريحة إجتماعية بمؤثر يظهر بسرعة و يفعل فعله في التغير لفترة قصيرة من الزمن ثم يختفي بعد أن يظهر مؤثر آخر يتأثر به الناس و لا يبقى سائد في سلوكهم بل

حتى لا يترك بصمات أثره على قواعد النسق الإجتماعي، مثل هذا النوع من التغير يحصل بشكل مستمر في الحياة اليومية و يسميه بعض علماء الإجتماع بالتغير النوعي على نقيض التغير الكمي الذي يحدث لشرائح إجتماعية عديدة و متنوعة كان يشمل كافة المجتمع المحلي أو الوطني أو القاري([29]).

رابعا : مصادر التغير الإجتماعي

هناك العديد من التقسيمات لمصادر التغير الإجتماعي، فمن الدراسات من تقسمها بين مصادر داخلية و مصادر خارجية و أخرى تقسمها بين مصادر كمية و أخرى نوعية، و نحن سنعرض التقسيم الثاني الذي يقسم مصادر التغير الإجتماعي إلى كمية و كيفية و ذلك كالآتي :

1- مصادر التغيرات الكمية : و تتمثل في :

1-1- الصراع الإجتماعي:

هو الخلاف الشديد الذي يظهر بين طرفين متخاصمين او بين فئتين اجتماعيتين أو بين فردين في وسط اجتماعي([30]) ، و يرجع ذلك الى تباين أو إختلاف مصالهم أو غاياتهم أو دوافعهم يدخلون في صراع ينتهي في نهاية المطاف بهيمنة أحدهم على الآخرين، عندئذ يحصل التغير نتاجا لإختلافهم.

1-2- الحرب:

هي مصدر ثاني للتغير الإجتماعي الذي يشكل مثالا مأساويا للصراع الإجتماعي الذي يقود إلى تغيرات إجتماعية عديدة و عميقة و شاملة ، إذ وصف أحد الإستراتيجيين العسكريين الألمان "كلاوسوتز" بأن الحرب ماهي إلا إقناع سياسي عبر وسائل غير سياسية، وثمة حقيقة متعلقة بالحرب مفادها أنه ليس بالضرورة أن تندلع الحرب بسبب عدم الإتفاق بين الأطراف المشاركة بها، فقد تحدث أحيانا كضرورة لحل عدم الإتفاق بين الصفوات الحاكمة.

1-3- الثورات([31]):

تصنف الثورات على أنها تغيير مفاجئ (طفرة) حيث تحدث من دون سابق إنذار و يكون مفاجئا، إذ يشمل هذا التغيير مختلف المجالات كما أنه قد تكون له نتائج سلبية أو

إيجابية (2[3])، و الثورة كما يراها كثيرون هي تحول السلطة و النفوذ من صفوة حاكمة تسيطر على الحكومة إلى فئة أخرى لم تكن صفوة تتمتع بنفوذ في السلطة المركزية، و يعتقد "باريتو" Paretoإن إحتكار الصفوة الحاكمة (الأسود) للحكم و تضيقها الفرص أمام الفئة المنافسة لها على السلطة (الثعالب) يشكل بداية التحول الثوري، لكن هذا الوصف لا يحدد طبيعة أو هوية أو هدف الفئة أو الجماعة التي تنتقل للحكم و الجماعة التي تفقد السلطة(3[3])، و يبقى مفهوم الثورة ثابت متعلق بالتغير الجذري سواء كان ذلك بإستخدام العنف أو عدم إستخدامه و هذا بسبب الإستعمال المتزايد لهذا المفهوم في نعت تغيرات جذرية توصف "بالثورة"، الثورة الخضراء، الثورة التعليمية، الثورة التكنولوجية، الثورة العقدية...الخ.

و تبقى الثورات سواء على الانظمة "الصفواة الحاكمة فيمابينها" أو الثورات الشعبية من أهم مصادر التغير الإجتماعي و كدليل على الآثار التي تترتب بعدها، تغيير مسار حياة إجتماعية لشعوب بأكملها و كذلك دول مثل الثورة البلشفية، الثورة الفرنسية، الثورة الجزائرية ، الثورة الفيتنامية...إلخ.

1-4- الحركات الاجتماعية(4[3]):

هي مصطلح لم يبدأ إستخدامه على نطاق واسع إلا في القرن التاسع عشر، و يقصد به تجمع من الناس يسعون لأحداث جزء من التطور الإجتماعي العام محصور في زمن معين و بنظام خاص، و هي ليس لها طابع سياسي، و تحدث ببطء، و بدون

عنف، و قد تتطور الحركة الإجتماعية و تجذب إليها أعداد كبيرة من أعضاء المجتمع، فتصبح حركة شعبية، و تختلف الحركة الإجتماعية عن التجمعات الإجتماعية الأخرى، كجماعات الضغط أو المصلحة، كما أنها تختلف عن الأحزاب السياسية، لأن الحركات الإجتماعية لا تسعى إلى ممارسة الحكم، فضلا عن أنها

غالبا ينقصها التنظيم الذي يمنح فعالية أكثر لجماعات الضغط و الأحزاب السياسية، و تتميز الحركات الإجتماعية بأنها تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة أو تدعوا لأيديولوجية معينة، أو قد تناصر قيادة كاريزمية، أو قد تكون الحركة صادرة عن طبقة إجتماعية معينة كطبقة العمال أو حركة الطلاب(5[3]).

1-5- القائد الملهم "القيادة التاريخية" (الكاريزما) :

الكاريزما هي مصطلح ديني استخدمها ماكس فيبر للتعبير عما يسميه بالسلطة الكاريزمية التي تستمد شرعيتها من شخصية فرد له قدرة و كفاءة و خصائص نادرة (فوق العادية أو فوق الطبيعية) يصير بمقتضاها زعيما أو قائدا لجماعة حيث يطاع من طرف أتباعه طاعة عمياء([3]6) ،ويتم التغير الإجتماعي من خلال وجود هذا النوع من الأفراد الذين يتصفون بالطموح و الرغبة الشديدة في الإنجاز على تقمص الأدوار المستقبلية، و يتمتعون كذلك بصفات شخصية و ذكائية لا يتمتع بها الفرد العادي ،وذلك في تحقيق طموحات المجتمع و القابلية الخاصة على كسب ثقة المجتمع مما تمنحهم قوة كبيرة في التغيير بشكل عام، فلقد نجح القادة في جلب او تحقيق التغير الثقافي و الإجتماعي لدرجة إستطاعوا فيها إقناع إتباعهم بالأعتقاد بقضياهم و التصرف حسبها و طبقا لها([3]7)، و يتجسد تأثير الشخصيات الكاريزمية تاريخيا في القادة العسكريين و السياسيين المفوهين و قادة الحركات الإحتجاجية و بعض الأحزاب، فضلا عن الشخصيات الدينية مثل الأنبياء و بعض رجال الدين.

1-6- الابداع و الابتكار :

و يشير إلى الأشياء الجديدة التي إبتكرها الناس أو إكتشفوها و تم ذيوعها و إنتشارها، و هما عنصران مهمان في عملية التغير الإجتماعي، فمثلا إكتشاف "كريستوف كلمبوس" لقارة أمريكا فتح الباب أمام الأوروبيين إلى الهجرة للعالم الجديد، و بالتالي ظهرت أمم جديدة و حضارة جديدة هيمنة فيما بعد على العالم عسكريا و إقتصاديا و سياسيا.

2- مصادر التغيرات الكيفية و تتمثل في :

2-1- الطوائف الفئوية :

كمثال على ذلك فان هذا المصدر يظهر بشكل جلي في المجتمع الأمريكي الذي يعج بالعديد من الحركات الإجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الفنية و الطوائف الفئوية (الدينية ، غير السماوية، الارضية) و تحمعات غريبة في عناوينها مثل : تجمع فئوي يبحثعن كيفية الوصول إلى الفردوس، و آخر يبحث عن كيفية تربية الأطفال، و أخرى تبحث كيف يستطيع الفرد أن يعيش لعمر أطول....إلخ، فمثل هذه التجمعات الفئوية تعكس عدم رضى الناس بأسلوب عيشهم الأمر الذي يدفعهم للبحث عن نهج التغير و بخاصة أحد أوجه التغير الإجتماعي، و كلها تتمحور حول الأفكار الجديدة

و المستجدة لتتخلص من كل ما هو قديم و تقليدي([38]) ، و من هنا يظهر أهمية هذه الفئات الإجتماعية في القيام بعملية التغير الإجتماعي و تكون دافع قوي و مصدر مهم له.

2-2- الموضة :

هذا المصدر يعكس هلع و هوس الناس في إقتناء إبتكار يشبع رغباتهم الذاتية، الذوقية، الجمالية اليومية من أجل تجديد معنوياتهم، و يتبلور هذا الولع من خلال إنجذابهم أو خضوعهم لمؤثرات وسائل الدعاية و الإعلان و إفتتان الآخرين به، و يجدر الإشارة أن تأثيرات الموضة ميزة المجتمعات الحضرية و الصناعية عكس المجتمعات الريفية([39]).

خامسا: عوائق التغير الاجتماعي

تظهر دائما عوائق مختلفة أمام عملية التغير الإجتماعي، تعمل على مقاومته، و تختلف هذه العوائق من مجتمع إلى آخر و من نوع و طبيعة العائق إلى آخر:

1- العوائق الإجتماعية :

هناك عوائق إجتماعية كثيرة تقف أمام التغير الإجتماعي، و تظهر بوضوح لدى المجتمعات الحديثة و أهمها :

- **الثقافة التقليدية :** يرتبط التغير الإجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات و التقاليد و القيم بوجه عام لا تساعد على حدوث عملية التغير الإجتماعي بيسر، فالعادات و التقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير و كل تجديد سواء أكان ماديا أو معنويا و كلما زادت هذه الثقافة أو انتشرت، كانت المقاومة أشد و أقوى،وكمثال على ذلك التمييز العنصري القائم على اللون و العرق،وكذلك التمييز بين مختلف الطبقات الاجتماعية فالطبقات العليا تقوم على استغلال وتهميش للطبقات الدنيا في المجتمع ،دون أن ننسى الثقافة التقليدية التي تقوم على التمييز بين الرجل و المرأة،فالنساء يقعن دائما ضحية للتمييز العنصري الذي يطال وجودهن كأشخاص([40]) ،وهذا مازال متجذر في المخيال الجمعي لأغلبية المجتمعات نتيجة التراث التاريخي والثقافة التقليدية.

- **طبيعة البناء الطبقي :** لطبيعة البناء الطبقي في المجتمع أثر في قبول أو رفض التغير الإجتماعي، لأن أنماط التفاعل فيها تكون محدودة نتيجة للإنغلاق الطبقي.

- **عزلة المجتمع :** إن العزلة قد تكون مفروضة على المجتمع كالإستعمار، و قد تكون عزلة ذاتية يفرضها المجتمع على نفسه(1[4]).

- **مصالح المكانة :** إن قبول أي تجديد سوف يؤثر بطريقة غير ملائمة في مكانة بعض الأفراد في المجتمع، لدرجة أن هؤلاء الذين تصبح مكانتهم مهددة فإنهم بمجرد تعرفهم على الخطر الذي يهدد مكانتهم فإنهم يقاومون تبني هذا التجديد(2[4]).

2- العوائق الاقتصادية:

تنشأ مقاومة التغير أيضا نتيجة للعوامل الإقتصادية التي ترتبط بالتجديدات التكنولوجية كالالات، و الأدوات بالرغم من أنها يمكن أن تنطبق أيضا على الإختراعات الإجتماعية و الإكتشافات العلمية، ففي بعض الأحيان تكون تكلفة الإختراع مانعا في تبنيه، و لا يستطيع مجتمع وسائله محدودة أن يتحمل الشروع في برنامج يتضمن الطاقة النووية مثلا(3[4]).

3- العوائق الايكولوجية :

للبيئة الطبيعية تأثير واضح على المجتمعات من مناخ و سهول و جبال و أنهار...الخ، تؤثر في تكوين حضارة المجتمعات، فالحضارات القديمة قامت حول المناطق الغنية، و العكس فالشح في الموارد الطبيعية دور في إعاقة عملية التغير الإجتماعي، و بناء حضارة كبيرة، فالعزلة الطبيعية التي تعيشها المجتمعات نتيجة لإحاطتها بالصحراء أو بمناطق جبلية وعرة المسالك يعيق إتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى([44]).

4- **العوائق الثقافية :** تتمثل في :

- **تضارب السمات الثقافية :** من المعروف أن هناك عناصر ثقافية يسود بينها الإنسجام المنطقي، في حين أن هناك أخرى تنطوي على تضارب بين بعضها البعض، و يؤدي هذا التضارب إلى الحيلولة دون حدوث التغير الثقافي،ويرجع العامل الرئيسي في تضارب السمات الثقافية إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية بجميع أشكالها(5[4])

،فالتنشئة المتعلقة بكل منطقة جغرافية بالإضافة إلى التنشئة الأسرية والتنشئة المدرسية وتنشئة الحي والتنشئة السياسية تعمل على صقل السمة الثقافية للفرد تجعلها تختلف من مجموعة إلى أخرى ومن فضاء جغرافي إلى آخر وبالتالي ينشا تباين وتضارب في طبيعة الثقافة ومنه في السمات الثقافية.

- **التعصب الثقافي :** يعتقد جميع البشر بمختلف ثقافاتهم أن أنظمتهم و طريقة معيشتهم هي الطريقة الطبيعية و المثلى بالمقارنة مع الطرق الأخرى، و أن جوهر الثقافة الحقيقي يتعلق بما نفكر فيه و نعمله بما يشمله من إتجهات سلوكية و عقائد دينية و أشكال إجتماعية([46]) ،ويرتبط التعصب الثقافي غالبا ليس بالهيمنة الثقافية أو سيطرة ثقافة الأقوى دائما كما يقال،ولكن يرتبط بشكل كبير بالتعصب العرقي أو كما يطلق عليها"بالمسالة الاثنوعرقية"Ethnoraciale([47]) ،حيث يرى كل عرق أن ثقافته هي المرجع (حتى ولو كانت ثقافة الأقلية أو ثقافة فرعية) و الأجدر بالإتباع من أي ثقافة أخرى،وإذا تم تهميش ثقافة الأقلية من قبل الأغلبية يكون التعصب الثقافي للثقافة الفرعية من باب الانتقام الاجتماعي.

5- العوائق السياسية: و تنقسم إلى قسمين :

5-1- العوائق السياسية الداخلية : و هي :

- ضعف الأيديولوجيا التنموية.

- تعدد القوميات و الأقليات داخل المجتمع.

- عدم الإستقرار السياسي.

5-2- العوائق السياسية الخارجية : و تتمثل في :

- السياسة الإستعمارية.

- الحروب الخارجية([48]).

- عمليات الهجرة الخارجية و اللاجئين من مناطق الحروب و الصراعات.

- الحصار الإقتصادي و السياسي المفروض على الدول.

الهوامش:

1. أحمد زايد: التغير الإجتماعي، مكتبة الأنجلومصرية، ط2، القاهرة، 2001، ص 18.
2. إبراهيم عثمان و قبس النوري: التغير الإجتماعي، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مركز الفيصل الثقافي، القاهرة، 2009، ص 07.
3. كولفرني محمد: التغير الإجتماعي و السياسي: دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، د. س. ن.، ص 139.
4. معن خليل العمر: التغير الإجتماعي، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2004، ص ص 46-47.
5. إبراهيم عثمان: مقدمة في علم الإجتماع، دار الشروق، عمان، 1999، ص 333.
6. أحمد زايد و إعتماد علام: التغير الإجتماعي، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، 2006، ص ص 24-25.
7. معن خليل العمر: مرجع سابق، ص 50.
8. عادل شكارة: نظرية هوبهاوس في التنمية الإجتماعية، دار الطليعة، بيروت، 1881، ص 66.
9. دلال ملحس إستيتية: التغير الإجتماعي و الثقافي، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ط2، ص 40.
10. عبد الباسط حسن: التغير الإجتماعي في المجتمع الإشتراكي، القاهرة الحديثة، 1974، ص 93.
11. أحمد زايد و إعتماد علام: مرجع سابق، ص 26.
12. معن خليل العمر: مرجع سابق، ص 77.
13. أنتني غيدنز: علم الإجتماع، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة،بيروت،2005،ص106.
14. دلال ملحس إستيتية: مرجع سابق، ص 47.
15. أحمد زايد و إعتماد علام: مرجع سابق، ص 29.
16. سعود راشد الغنزي: التغير الإجتماعي و نظرياته، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و التدريب، قسم الدراسات الإجتماعية، الرياض، د. س. ن. ص 14.
17. حسين أحمد رشوان: التغير الإجتماعي و المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2008، ص ص 122- 123.
18. دلال ملحس إستيتية: مرجع سابق، ص 54.
19. أحمد زايد و إعتماد علام: مرجع سابق، ص ص 31-32.
20. سعود راشد العنزي: مرجع سابق، ص 15.
21. دلال محسن إستيتية: مرجع سابق، ص 56.
22. أحمد زايد و إعتماد علام: مرجع سابق، ص 33.
23. نفس المرجع، ص 35.
24. *Ann-Margaret Salem :Technologies et changement sociaux :une enquête a l'humanisme a l'ère du numérique, Global Media Journal, vol 2,n01,Canada,2009,p176.*
25. دلال ملحس إستيتية: مرجع سابق، ص 56.
26. سعود راشد العنزي: مرجع سابق، ص 17.

27. نبيل محمد توفيق الساملوطي: الايدولوجيا و قضايا علم الاجتماع:النظرية و المنهجية و التطبيقية،دار المطبوعات الجديدة للطباعة و الدراسات و النشر،الاسكندرية،1989،ص32.
28. سعود راشد العنزي: مرجع سابق، ص 19.
29. معن خليل العمر: مرجع سابق، ص 103.
30. معن خليل العمر: مرجع سابق، ص ص 104-107.
31. عبد المجيد لبصير:موسوعة علم الاجتماع ومفاهيم في السياسة و الاقتصاد و الثقافة العامة،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر2010،ص 272.
32. *Guy Bajoit :Le changement social, approche sociologique des sociétés occidentales contemporaines, Collection Cursus-Armand colin, paris,2003,p35.*
33. مها عبد المجيد جواد المعاني و أسعد تقي عبد محمد العطار: الآثار الإجتماعية و النفسية لثقافة التغير على الشباب العربي من وجهة نظر طلبة الكليات الخاصة بسلطنة عمان، مسقط، سلطنة عمان، (د. س. ن)، ص 09.
34. قيس النوري و إبراهيم عثمان: مرجع سابق، ص 209.
35. *Eric Neveu : Sociologie des mouvements sociaux, Édition la Découverte,4eme édition, Paris,2005,pp6-24.*
36. حسن عبد الحميد أحمد رشوان: مرجع سابق، ص ص 170، 180.
37. عبد المجيد لبصير:مرجع سابق،ص 359.
38. معن خليل العمر: مرجع سابق، ص 141.
39. نفس المرجع، ص 171.
40. معن خليل العمر: مرجع سابق ، ص 168.
41. *(1)- Annie Guilberteau :La souffrance des femmes, appel au changement social, Revue Économie et Humanisme ,N378,octobre 2006,p48.*
42. التغير الإجتماعي و الثقافي، *www.changement social.com*
43. سناء الخولي: التغير الإجتماعي و التحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 141.
44. سناء الخولي: مرجع سابق، ص 152.
45. فهد عبد الرحمن الخريف: التغير الإجتماعي، جامعة الملك فيصل، (د. س. ن.)، ص 46.
M.Chalom : Trajet migratoire et alphabétisation :les processus de socialisation, in :identité, culture et changement social ,troisième Colloque de l'ARIC ,l'harmattan ,paris,1992,p178.
46. دلال ملحس إستيتية: مرجع سابق، ص ص 190، 195.
47. *Marwan Mohamed : Changement social et bandes de jeunes en France ,CESDIP, Université Versailles-Saint-Quentin,p7.*
48. فهد عبد الرحمن الخريف: مرجع سابق، ص 47.